

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

لا يجوز الفسخ إلا بحكم حاكم .

قوله ولا يجوز الفسخ إلا بحكم حاكم .

فينفسخ بنفسه أو يرده إلى من له الخيار على الصحيح من المذهب جزم به في الرعائية وغيرهما وقدمه في الفروع .

وقال في الموجز : يتولاه الحاكم .

وقال الشيخ تقي الدين : ليس هو الفاسخ وإنما يأذن ويحكم به فمتي أذن أو حكم باستحقاق عقد أو فسخ عقد أو فسخ : لم يحتاج بعد ذلك إلى حكم بصحته بلا نزاع لكن لو عقد هو أو فسخ فهو كفعله فيه الخلاف وإن عقد المستحق أو فسخ بلا حكم فأمر مختلف فيه فيحكم بصحته .

وخرج الشيخ تقي الدين ٦ : جواز الفسخ بلا حكم في الرضى بعاجز عن الوطء كعاجز عن النفقة

قال في القاعدة الثالثة والستين : خ ورجع الشيخ تقي الدين أن جميع الفسخ لا تتوقف على الحكم حاكم .

فائدة : لو فسخ - مع غيبته - ففي الانتصار : الصحة وعدتها .

وقال في الترغيب : لا يطلق على عنيين كمول في أحص الروايتين